دراسة (إِذَنْ) من أدوات المعاني
في ضوء أقوال النحويين والمفسرين

الباحث د. خالد سليمان الياسين(*)

المبحث الأول: أصل (إِذَنْ)(1):

اختلف النحويون في أصل (إِذَنْ)، هل هي حرفٌ أو اسمٌ؟ وهل هي بسيطةٌ أو مركبةٌ؟ فذهب الجمهور إلى أنّها حرفٌ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها اسمُ ظرفٍ، وأصلها (إذا) الظرفية لحقها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة، إذ الأصل في (إِذَنْ أكرمَك) أن تقول: (إذا جئتني أكرمُك)، حُذف ما تضاف إليه (إذا)، وعُوّض منه التنوين كما عَوّضوا في (حينئذٍ)، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونُقلت إلى الجزائية، فبقي فيها معنى الربط والسبب.

(*) عضو الهيئة التدريسية في معهد الشام العالي بدمشق.

(١) ينظر نتائج الفكر ١٣٤، وشرح التسهيل ٤/ ٢٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٥، ٢٣٨، ورصف المباني ١٥٧، والارتشاف ٤/ ١٦٥٠، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٩٠، وجواهر الأدب ٣٣٩، ومغني اللبيب ١٥، والمساعد ٣/ ٧٤، والتصريح ٢/ ٢٣٤، والهمع ٢/ ٦، والأشموني ٣/ ٢٩٠، والنحو الوافي ٤/ ٣٠٨.

وذهب رضيّ الدين إلى ماذهب إليه بعض الكوفيين، فقال: «والذي يلوح لي في (إِذَنْ) ويغلب في ظنّي أنّ أصله (إذْ) حذفت الجملة المضاف إليها، وعُوّض منها التنوين لمّا قُصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصًّا بالماضي، وذلك أنّهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعلٍ مذكورٍ، فقصدوا إلى لفظ (إذْ) الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجرّدوه عن معنى الماضي، وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنّهم لمّا قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دلّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص مثلاً: أنا أزورك، فتقول: إِذَنْ أكرمك، أي: إذْ تزورني أكرمك، أي: وقت زيارتك لي أكرمك، وعُوّض التنوين من المضاف إليه؛ لأنّه وُضع في الأصل لازم الإضافة، فهو كـ(كلٍّ وبعضٍ)، إلاّ أنّهما معربان و(إذْ) مبنيّ...»[٢].

ويؤكد اسميتها في أكثرَ من موضعٍ بقوله: «وإذا جاز لك إضمار (أَنْ) بعد الحروف التي هي: الواو، والفاء، وأو، وحتى، فهلاّ جاز إضمارها بعد الاسم، يعني إِذَنْ، وإنّما لم يجز إظهار (أَنْ) بعد (إِذَنْ) لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها»[٣].

وقال في موضعٍ آخر: «و (إِذَنْ) كنواصب الفعل التي لا يُفصل بينها وبين الفعل، إلاّ أنّ (إِذَنْ) لمّا كان اسماً بخلاف أخواته جاز أن يُفصل بينه وبين الفعل»[٤].

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٣٥.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٣٧.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٣٧.

بل إِنّه رجّح اسميتها بقوله: «وقَلْبُ نونها في الوقف ألفاً يُرجّح جانب اسميّتها»[٥].

واختلف النحويون أيضاً في بساطتها وتركّبها على ثلاثة أقوال:

١ ـ فذهب الجمهور إلى أنّها بسيطة لا مركبة من (إذْ) و (أنْ)، أو (إذا) و (أنْ).

٢ ـ وذهب الخليل في أحد أقواله فيما حكى عنه غير سيبويه إلى أنّها حرفٌ مركبٌ من (إذْ) و (أَنْ)، وغَلب عليها حكم الحرفية، ونُقلت حركة الهمزة إلى الذّال، ثمّ حُذفت والتُزم هذا النقل. وممن ذهب إلى هذا الرأي بعض الكوفيين، وابن مالك، فقال: «...وليس في هذا نصٌّ على أنّ انتصاب المضارع بعد (إِذَنْ) عند الخليل بـ(أَنْ) مضمرة، لجواز أن تكون مركبةً مع (إذْ) التي للتعليل، و (أَنْ) محذوفاً همزتها بعد النقل، والقولُ به على ضعفه أقربُ من القول بأنّ (إِذَنْ) غيرُ مركبة». ويؤكّد ابن مالك تركّبها بقوله: «والقولُ بأنّ (إِذَنْ) مركبةٌ من (إذْ) و (أَنْ) أسهلُ منه»[٦].

٣ ـ وذهب أبو عليّ الرُّنديّ إلى أنّها مركبةٌ من (إذا) و (أَنْ)، حُذفت همزة (أَنْ)، ثم حُذفت ألف (إذا) لالتقاء الساكنين، ثمّ تُعطى ما تُعطى كلّ واحدة منهما، فتعطى الرّبط كـ(إذا)، والنّصب كـ(أنْ)[٧].

وقد ردّ المالقيّ على من زعم أنّ (إِذَنْ) مركبةٌ، بقوله: «وهذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أنّ الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدّعى التركيب إلاّ بدليلٍ قاطعٍ. والثاني: أنّها

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٣٨.

(٦) شرح التسهيل ٤/ ٢٠، وانظر شرح الكافية للرضيّ ٢/ ٢٣٨، ورصف المباني ١٥٧.

(٧) الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، والهمع ٢/ ٦.

لو كانت مركبةً من (إذْ) و (أَنْ) لكانت ناصبةً على كلّ حالٍ، تقدمت أو تأخرت، وعدمُ العمل في المواضع المذكورة قبلُ دليلٌ على عدم التركيب»[٨].

المبحث الثاني: عمل (إِذَنْ):

اختلف النحويون أيضاً في عمل (إِذَنْ) إذا جاء الفعل المضارع منصوباً بعدها، ما النّاصب له؟ هل النّاصب له (إِذَنْ) أو (أَنْ) مضمرة بعدها؟.

ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنّها تنصب بنفسها، وهو ما سمعه عن الخليل، قال سيبويه: «اعلم أنّ (إِذَنْ) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأةً عملت في الفعل عمل (أُرى) في الاسم إذا كانت مبتدأةً، وذلك قولك: (إِذَنْ أجيئَك) و (إِذَنْ آتيَك)»[٩].

وذهب الخليل في أحد قوليه إلى أنّها ليست ناصبةً بنفسها، بل الفعل بعد (إِذَنْ) منصوب بـ (أَنْ) مضمرة، وهو ما رواه عنه أبوعبيدة.

قال سيبويه: «وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: (أَنْ) مضمرة بعد (إِذَنْ)، ولو كانت مما يُضمر بعده (أَنْ) فكانت بمنزلة (اللاّم وحتّى) لأضمرتها إذا قلت: (عبدُ الله إِذَنْ يأتيك)، فكان ينبغي أن تَنصب (إِذَنْ يأتيَك) ؛ لأنّ المعنى واحد، ولم يُغيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله: (إِذَنْ يأتيَك عبدُ الله)، كما يَتغيّر المعنى في (حتّى) في الرفع والنصب، فهذا مارَووا، وأمّا ماسمعتُ منه فالأوّلُ»[١٠].

---

(٨) رصف المباني ١٥٧.

(٩) الكتاب ٣/ ١٢.

(١٠) الكتاب ٣/ ١٦، والنكت في تفسير الكتاب ١/ ٦٩٨.

وممن ذهب مذهب الخليل الزّجاج، والفارسيّ[١١]، ورضيّ الدين.

قال الزّجاج بعد أن حكى رأيَ سيبويه ورأيَ الخليل: «وكلا القولين حسنٌ جميلٌ، إلاّ أنّ العامل عندي النصبُ في سائر الأفعال (أَنْ)، وذلك أجود، إمّا أن تقع ظاهرة أو مضمرة».

و قال في تأويل (إِذَنْ أكرمَه): «تأويله إنْ كان الأمرُ على ما تصِفُ وَقَعَ إِكْرامُه، فـ (أَنْ) مع (أُكرمُه) مقدرةٌ بعد (إِذَنْ) »[١٢].

أَمّا أبو علي الفارسيّ فذهب إلى أنّها العاملةُ بنفسها، وهو مخالفٌ لما نُسب إليه، فقال: «وممّا ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر (إِذَنْ)، وإنّما تعمل في الفعل إذا كانت جواباً، ...»[١٣].

أَمّا الرضيّ فقد دافع عن مذهب الخليل وردّ على سيبويه بقوله: «ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا» ثمّ قال: «وإذا جاز لك إضمار (أَنْ) بعد الحروف التي هي: الواو، والفاء، وأو، وحتّى، فهلّا جاز إضمارها بعد الاسم، وإنّما لم يجز إظهار (أَنْ) بعد (إِذَنْ) لاستبشاعهم للتلّفظ بها بعدها» .

ويؤكّد ذلك أيضاً بقوله: «فلما احتمل (إِذَنْ) التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتمل معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيص على

(١١) ينظر رأيهما في الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، والجنى الداني ٣٦٤، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٩٠، والهمع ٢/ ٦.

(١٢) معاني القرآن ٢/ ٦٣.

(١٣) الإيضاح ٣٢٠، والمقتصد ١٠٥٤.

معنى الجزاء في (إِذَنْ)، نصب المضارع بـ (أَنْ) المقدرة؛ لأنّها تُخلّص المضارع للاستقبال . . .».

ويُبرهِن أنّها غيرُ عاملة بنفسها بقوله: «وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم، والنِّداء، والدعاء، يُقوِّي كونها غيرَ ناصبة بنفسها، كـ (أَنْ)، و (لَنْ)، إذْ لايُفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله»(١٤).

أمّا ابن مالك فيرى أنّه لا يوجد نصٌّ على أنّ الخليل يذهب إلى أنّ الفعل المضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرة بعد (إِذَنْ)، وما رواه عنه أبو عبيدة لا نصَّ فيه على مذهب الخليل، إذْ قال: «وماعزاه إلى الخليل من أنّ الفعل بعد (إِذَنْ) منصوبٌ بـ(أَنْ) مضمرة، إنّما مستنده فيه قول السيرافيّ في أوّل شرح الكتاب»(١٥).

وروى أبو عبيدة عن الخليل أنّه قال: «لا ينصب شيء من الأفعال إلاّ (أَنْ) مظهرة أو مضمرة في: كي، ولَنْ، وإِذَنْ، وغير ذلك».

وليس في هذا نصّ على أنّ انتصاب المضارع بعد (إِذَنْ) عند الخليل بـ(أَنْ) مضمرة، لجواز أن تكون مركبةً مع (إذ) التي للتعليل، و(أَنْ) محذوفاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لَنْ)، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأنّ (إِذَنْ) غيرُ مركبةٍ، وانتصاب المضارع بعدها بـ (أَنْ) مضمرة؛ لأنّه لايستقيم إلاّ على أنْ يكون ما بعد (إِذَنْ) في تأويل مبتدأٍ لازمٍ حُذف خبره، أو (إِذَنْ) قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ، وأصلها (إذا) فقُطعت عن الإضافة وعُوّض عنها التنوين، وكلاهما في غايةٍ من التكلف،

(١٤) شرح الكافية ٢/ ٢٣٧، ٢٣٨.

(١٥) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٤.

والقول بأنّ (إِذَنْ) مركبة من (إذْ) و (أَنْ) أسهل منه[١٦].

هذه آراء وأدلة القائلين بأنّ (إِذَنْ) ليست ناصبة بنفسها، وأَنّ (أَنْ) بعدها مقدّرةٌ، ماعدا ابن مالك فقد دافع عن مذهب الخليل وبيّن وجهة نظره.

أَمّا جمهور النحويين فيرون أنّها الناصبة للمضارع بنفسها، لا (أَنْ) مضمرة بعدها، وقد انتصر المالقيّ لمذهب الجمهور مدلّلاً على فساد المذهب الآخر بقوله: «وكأنّ من نصب بإضمار (أَنْ) قاسهاعلى (حتى، وكي، ولامها، ولام الجحود) ولا يصحُّ القياس على ذلك؛ لأنّ (حتى، وكي، ولامَها، ولامَ الجحود) إنّما تنصب بإضمار (أَنْ)؛ لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت (أَنْ) مع بعضها في بعض المواضع على ما يُبيّن بعد، ولما كانت (إِذَنْ) لا يصحُّ دخولها على مصدرٍ ملفوظٍ به ولا مقدّرٍ، ولايصحُّ إظهار (أَنْ) بعدها في موضعٍ من المواضع، لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذُكر»[١٧].

المبحث الثالث: معنى (إِذَنْ) [١٨]:

قال سيبويه: «وأمّا (إِذَنْ) فجوابٌ وجزاءٌ»[١٩].

قال أبو حيان الأندلسي: «وتحرير معنى (إِذَنْ) صعبٌ، وقد اضطرب النّاس

(١٦) شرح التسهيل ٤/ ٢٠.

(١٧) رصف المباني ١٥٧.

(١٨) ينظر الكتاب ٤/ ٢٣٤، وابن يعيش ٩/ ١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٠، ١٧١، وشرح الجزولية ٢/ ٤٧٧، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٦، والارتشاف ٤/ ١٦٥٤، ورصف المباني ١٥١، والجنى الداني ٣٦٤، والمغني ١٥، والتصريح ٢/ ٢٣٤، والهمع ٢/ ٦، ودراسات لأسلوب القرآن ١/ ٦٤.

(١٩) الكتاب ٤/ ٢٣٤، وينظر الصّاحبي ١٩٨.

بمعناها، وقد نصَّ سيبويه على أنّ معناها: (الجوَابُ والجزاءُ)، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه»[٢٠].

نعم اختلف النحويون في فهم معناها، والذي يظهر من لفظه أنّها حيثما توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً، وهذا ما فهمه الأستاذ أبوعليّ الشلوبين[٢١]، حيث حمل كلام سيبويه على ظاهره، وتكلّف في كلّ مكان وقعت فيه أنّها جوابٌ وجزاءٌ.

أمّا أبو علي الفارسي فإنّه فهم من كلام سيبويه أنّها قد تَرِدُ لهما، وهو الأكثر، وقد تتمحض للجواب فقط، نحو: أن يقول لك القائل: (أحبُّك)، فتقول: (إِذَنْ أَظُنُّكَ صادقاً) فلا يتصوّر هنا الجزاء[٢٢].

قال المالقيّ: «والصحيح أنّها شرط في موضعٍ، وجواب في موضعٍ، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلاّ جواباً، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه، لأنّه لم ينصّ على أنّها معاً في موضعٍ واحدٍ».

وقد ردَّ ابن عصفور على شيخه الأستاذ أبي عليّ الشلوبين في تكلّفه لمعنى (إِذَنْ)، بقوله: «ففهم الأستاذ أبو علي الشلوبين هذا على أنّه شرط وجواب، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط، والجواب جوابه فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء؛ فإذا قلت لمن قال لك: (أنا أزورُك)، (إِذَنْ أُكرمَك)، فمعناه: إِنْ تَزُرْني أكرمْك.

(٢٠) البحر المحيط ١/ ٤٣٤.

(٢١) شرح الجزولية ٢/ ٤٧٧.

(٢٢) التكملة ص ٥٦٣، وينظر رصف المباني ص ١٥١.

فلمّا أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله ﷻ: ﴿قال فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، فلما قدّر: إن كنتُ فعلتُها فأنا ضالٌّ، جاءه إثبات الضلال لموسى عليه السلام؛ قال: ولم يرد إثبات الضلال لنفسه، فأثار إشكالاً على فهمه، فكان انفصاله عن هذا بأنْ قال: معنى قوله: ﴿وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩]، أي: بأنعمي، فقال له موسى عليه السلام: إنْ كنتُ فعلتُها كافراً بنعمتك فأنا من الضالين، أي: من الجاهلين بأنّ الوكزة تقضي على القبطيّ».

ثم قال ابن عصفور: «وكلامه معترَضٌ في هذا بيِّنُ الاعتراض؛ لأنّه بنى الأمر على أنّ (إِذَنْ) شرط وجواب، وليس كذلك، بل إنّما هي جوابٌ بمعنى أنّها لا تقال مبتدأة، ولا بدّ أن يتقدمها كلام، فلا تقول أبداً: (إِذَنْ أزورَك) ابتداء، فهي جواب، وتكون جزاءً، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً»[٢٣].

وقد بيّن ابن هشام الأنصاريّ متى تكون (إِذَنْ) جواباً؟ بقوله: «والأكثر أن تكون جواباً لـ(أَنْ) أو (لو) ظاهرتين أو مقدرتين»[٢٤].

وخلاصة القول إنّ (إِذَنْ) تكون جواباً وجزاءً، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أحدهما، فإذا قلت لمن قال لك: (أنا أزورُك)، (إِذَنْ أُكرمَك)، فهذا جوابٌ وجزاءٌ؛ وإذا قال لك: (أُحبُّك)، فتقول له: (إِذَنْ أظنُّك صادقاً)، فهذا جواب لا جزاء معه، فعلى هذا لا تخلو من الجوابِ، وتكون في بعض المواضع جزاءً.

(٢٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٠، ١٧١.

(٢٤) مغني اللبيب ص ١٥، ١٦.

المبحث الرابع: شروط عمل (إِذَنْ) (٢٥):

ذهب أكثر النحويين إلى أنّ (إِذَنْ) حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط، وبعضهم جعلها أربعة، وبعضهم فصّل الشروط فجعلها خمسة، ومن النحاة من اشترط في نصبها المضارع ستةَ شروطٍ:

الأول: أن تكون (إِذَنْ) واقعةً في صدر الكلام:

أي: في أوّل الكلام؛ لأنّها حينئذٍ في أشرف محالها، فإن تأخرت أُلغيت حتماً، نحو: (أكرمُك إِذَنْ) بلا خلاف؛ لأنّ الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه، أَمّا إذا توسطت، أي: وقعت حشواً في الكلام وذلك بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها، مثل أن تتوسط بين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه وبين المبتدأ وخبره، فيجب إلغاؤها في الصور كلّها.

فإن تقدمها كلامٌ وتمَّ دونها جاز أن تَستأنفَ بها، وتنصب ويكون جواباً، كما لو لم يتقدمها شيء، وذلك نحو قول عبد الله بن عَنَمة الضبيّ:

أُرْدُدْ حِمَـــارَكَ لا تُنْـــزَعْ سَـــوِيَّتُهُ إِذَن يُـرَدَّ وقَيْـدُ العَـيرِ مَكْـروبُ (٢٦)

قال ابن السراج: «فهذا نصْبٌ؛ لأنّ ما قبله من الكلام قد استغنى وتمَّ، ألا ترى أنّ

(٢٥) ينظر الأصول ٢/ ١٤٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٤، والإيضاح ٣٢٠، والمقتصد ٢/ ١٠٥٤، وشرح الملحة للحريري ٣٤٢، وكشف المشكل ١/ ٥٤٠، وابن يعيش ٩/ ١٤، والملخّص ١٣٨، وشرح الكافية للرضيّ ٢/ ٢٣٧، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٨٧، والجنى الداني ٣٦١، وجواهر الأدب ٣٣٩، وشرح قطر الندى ٦٢، والمغني ١٦، والتصريح ٢/ ٢٣٤، والهمع ٢/ ٦، والأشباه والنظائر ٢/ ١٣٥.

(٢٦) البيت في المفضليات ٣٨٣، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ١٤، والمقتضب ٢/ ١٠، والأصول ٢/ ١٤٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٤، والتعليقة ٢/ ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٠، والصّاحبي ١٩٨، والنكت ١/ ٦٩٩، وابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح التسهيل ٤/ ٢١، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٨، وشرح الجزولية ٢/ ٤٧٨، ورصف المباني ١٥٢.

قوله: (أُرْدُدْ حمارك لا تُنزعْ سَوِيَّتُهُ) كلامٌ قد تمَّ، ثمّ استأنف كأنّه أجاب من قال: لا أفعلُ ذاك، فقال: (إِذَنْ يُردَّ وقَيدُ العَيرِ مكروبُ)»[٢٧].

الثاني: أن يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلاً:

فإن كان حالاً فلا يُنصب، كقولك لمن يُحدّثك: (إِذَنْ أظنُّكَ صادقاً) فترفع؛ لأنّه حالٌ، والفعل المنصوب لا يكون إلاّ مستقبلاً. قال أبو عليّ الشلوبين: «وهو ألاّ تدخل إلاّ على مستقبل، فإذا أدخلناها على فعل حالٍ لم تعمل أصلاً وإن كانت متقدمة؛ لأنّه ليس في الدُّنيا ناصب يدخل على فعل حالٍ، فوجب لها هنالك الإلغاء»[٢٨].

الثالث: ألاّ يُفصل بين (إِذَنْ) والفعل بفاصل:

أي: أن يكون المضارع متصلاً بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، فإنْ فُصلت بفاصل بطل عملها، إلاّ أن تُفصل بواحدٍ من اثنين، فإنّ الفصل بذلك كَلا فصلٍ، وهما: (القسم) و(لا)، وأجاز بعض النحويين الفصل بغير ما سبق ذكره، وهو ما سنوضحه بالتفصيل في موضعه.

وإلى الشروط الثلاثة التي سبق ذكرها أشار ابن مالك بقوله[٢٩]:

وَنَـــصَبُوا بـــ(إِذَنْ) المُـــسْتَقْبلاَ إِنْ صُـدِّرَتْ، والْفِعْـلُ بَعْـدُ مُوصَـلاَ

الرابع: أن تكون (إِذَنْ) جواباً أو في تقدير الجواب:

قال الزمخشريّ: «و(إِذَنْ) جوابٌ وجزاءٌ، يقول الرجل: (أنا آتيك)، فتقول: (إِذَنْ

(٢٧) الأصول ٢/ ١٤٨، وينظر التبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٦.

(٢٨) شرح الجزولية ٢/ ٤٧٧.

(٢٩) ألفية ابن مالك ٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٥، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٨٧.

أُكرمَك)، فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامَك جزاءً له على إتيانه؛وقال الزّجاج: (تأويلها إنْ كان الأمر كما ذكرت فإنّي أكرمُك»[٣٠].

وقال السيرافيّ: «وإنّما أردت إكراماً تُوقِعُه في المستقبل، فصارت بمنزلة (أَنْ) في وقوعها للمستقبل من الأفعال»[٣١].

وقال ابن هشام: «والأكثر أن تكون جواباً لـ(إنْ) أو (لَوْ) ظاهرتين أو مقدرتين»[٣٢].

الخامس: ألاّ يكون الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها[٣٣]:

قال الفارسيّ: «فإنِ اعتمَدْتَ بالفعل على شيءٍ قبلها رفعْتَ، وذلك قولك: (أنا إِذَنْ أكرمُك)، تُرفع؛ لأنّ الفعل معتمد على الابتداء الذي هو (أنا)، وكذلك: (إنْ تكرِمْني إِذَنْ أُكرمْك)»[٣٤].

السادس: ألاّ تقع (إِذَنْ) بعد حرف عطف[٣٥]:

فإن وقعت بعد حرف عطف كالواو أو الفاء، نحو: (وإِذَنْ آتيك) أو (فإِذَنْ آتيك)،

(٣٠) المفصل ٣٢٣، وابن يعيش ٩/ ١٢، وانظر الأصول ٢/ ١٤٨، والإيضاح ٣٢٠، والمقتصد ٢/ ١٠٥٤، وشرح الملحة للحريري ٣٤٢، وجواهر الأدب ٣٣٩.

(٣١) شرح الكتاب ١/ ٨٤.

(٣٢) مغني اللبيب ١٥.

(٣٣) القائلون بهذا الشرط هم القائلون بالشرط الذي قبله.

(٣٤) الإيضاح ٣٢٠.

(٣٥) اشترط هذا الشرط الحيدرة اليمني في كشف المشكل ١/ ٥٤٠، والأندلسيّ في شرح المفصل، ينظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٥.

جاز فيها الوجهان: الإلغاء، والإعمال، والإلغاء أجود وأكثر، وبه قرأ القُرّاء.

المبحث الخامس: حكم (إِذَنْ) إن وقعت بين شيئين متلازمين(٣٦):

اشترط النحاة في عمل (إِذَنْ) أن تكون في صدر الكلام، فإن وقعت حشواً في الكلام بأَنِ اعتمد ما بعدها على ما قبلها أُهملت.

قال سيبويه: «واعلم أنّ (إِذَنْ) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنّها مُلغاةٌ لا تَنصب البتة، كما لا تَنصب (أُرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: (كان أُرى زيدٌ ذاهباً)، وكما لا تعمل في قولك: (إنّي أُرى ذاهبٌ)، فـ (إِذَنْ) لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل (أُرى) هنا إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: (أنا إِذَنْ آتيك)، فهي ههنا بمنزلة (أُرى) حيث لا تكون إلاّ ملغاةً، ومن ذلك أيضاً قولك: (إنْ تأتني إِذَنْ آتِك)؛ لأنّ الفعل ههنا معتمدٌ على ما قبل (إِذَنْ)»(٣٧).

وقد حدد النحاة إهمالها في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها جواباً للشرط الذي قبل (إِذَنْ)، نحو: (إنْ تأتِني إِذَنْ أكرمْك)، فتجزم (أكرمْك) لأنّه جواب الشرط، ولا تأثير لـ (إِذَنْ). ومن ذلك أيضاً جعل الرّضيّ البيت السابق: (أُرْدُدْ حِمَارَكَ .. إِذَنْ يُرَدّ ..)؛ إِذْ قال: «يجوز على مذهب الكسائيّ أن يكون (لا يرتعْ) مجزوماً بكون (لا) فيه للنهي، لا أنّه جواب الأمر، و(يُردّ) مجزوماً لا

(٣٦) ينظر الكتاب ٣/ ١٤، والمقتضب ٢/ ١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٦، وابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح الجزولية ٢/ ٤٧٩، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٨، ورصف المباني ١٥٤، والارتشاف ٤/ ١٦٥٢، والتذكرة ٥٥٩.

(٣٧) الكتاب ٣/ ١٤.

منصوباً بكونه جواباً للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك: (لا تكفرْ تدخلِ النّار) أي: إنْ تكفرْ تدخلِ النّار، فيكون المعنى: لايرتعْ إنْ يرتعْ يُردْ»[٣٨].

الثاني: أن يكون ما بعدها جواباً للقسم الذي قبلها:

إمّا مذكورًا، نحو: (والله إِذَنْ لا أفعلُ)، قال سيبويه: «ومن ذلك أيضاً: (والله إِذَنْ لا أفعلُ)، من قِبَلِ أنّ (أفعلُ) معتمدٌ على اليمين، و(إِذَنْ) لغوٌ»[٣٩] . وإمّا مقدر، كقول كُثَيِّر عَزَّةَ:

لَـئِنْ عَـادَ لي عبـدُ العزيـز بمثْلِهـا وأمْكَنَنِـي منهـا إِذَنْ لا أَقِيلُهـا[٤٠]

فـ(لا أقيلُها) مرفوع؛ لأنّ (إِذَنْ) لم تتصدر لكونها جواب القسم المقدر الموطأ عليه باللام الداخلة على (أَنْ) في أول البيت، والتقدير: والله لَئِنْ.

الثالث: أن يكون ما بعدها خبراً للمبتدأ الذي قبلها، نحو: (أنا إِذَنْ أكرمُك). قال المالقيّ: «وتقول في المبتدأ: (زيدٌ إِذَنْ يكرمُك)، فـ(يكرمُك) مرفوع؛ لأنّه خبر عن (زيد) وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر، من (كان) أو (أَنْ) وشبههما، كقولك: (كان زيدٌ إِذَنْ يكرمُك) و(إنّ زيداً إِذَنْ يكرمُك)، و(ظننت زيداً إِذَنْ يكرمُك)؛ لأنّ المفعول الثاني في (باب ظننت) حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في

(٣٨) شرح الكافية ٢/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٣٩) الكتاب ٣/ ١٤.

(٤٠) في ديوانه ٣٠٥، وهو من شواهد الكتاب٣/ ١٥، وابن يعيش٩/ ١٣، ورصف المباني ١٥٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٤، والجُمل ١٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٩، والمغني١٥، والتصريح٢/ ٢٣٤، والهمع٢/ ٧، وشواهد المغني للسيوطي١/ ٦٣، والأشموني ٣/ ٢٨٨.

الأصل، فهو كخبر (كان) و(أَنْ)»[٤١].

وهذه الصورة موضِعُ خِلافٍ بين البصريين والكوفيين، فمذهب البصريين أنّه لا يجوز الإعمال، وفصّل الكوفيون فأجاز هشام النصب والرفع بعد المبتدأ، وأجازهما الكسائيّ بعد اسم (أَنْ)، وبعد اسم (كان)، ووافقه الفراء في (أَنْ)، وخالفه في (كان) فأوجب الرفع، ونصّ الفراء على وجوب الرفع بعد (ظنّ) . وقال أبو حيان: «وقياس قول الكسائيّ جواز الوجهين»[٤٢] . لذلك اختلف الفريقان في قول الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّـــي فِـــيهُمُ شَـــطِيرا إِنّي إِذَنْ أَهْلِـــكَ أو أَطِـــيرا[٤٣]

فتأوّله البصريون على أنّه شاذٌّ، أو إِنْ صحت الرواية فإنّه على أحد وجهين:

إمّا أن يجعل (إِذَنْ أَهْلِكَ) جملة في موضع خبر (أَنْ)، وإمّا أن يكون خبر (إنّي) محذوفاً، أي: إنّي لا أستطيع، أو لا أقدر عليه، أو إنّي أُذلّ، ثم استأنف بـ (إِذَنْ) فنصب الفعل بعد تمام الأول بخبره .

أَمّا الكوفيون فبنوا على هذا البيت مسائلهم. قال رضيّ الدين في نهاية هذه المواضع الثلاثة التي تقع فيها (إِذَنْ) حشواً: «ولا يقع المضارع بعد (إِذَنْ) فيغير هذه المواضع الثلاثة

(٤١) رصف المباني ١٥٤.

(٤٢) الارتشاف ٤/ ١٦٥٢، وينظر التذكرة ٥٥٩، والهمع ٢/ ٧.

(٤٣) البيت بلا نسبة وهو في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٦، وشرح الجزولية ٢/ ٤٧٩، وابن يعيش ٧/ ١٧، والمقرب ١/ ٢٦١، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٨، وشرح التسهيل ٤/ ٢١، ورصف المباني ١٥٤، والارتشاف ٤/ ١٦٥٣، والجنى الداني ٣٦٢، والمساعد ٣/ ٧٦، والمغني ١٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٧، والهمع ٢/ ٧، وشواهد المغني للسيوطي ١/ ٧٠.

معتمداً على ما قبلها بالاستقراء، بل تقع متوسطة فيغير هذه المواضع، نحو:(يقتلُ إِذَنْ زيدٌ عمراً)، و(لِبِئْسَ الرجلُ إِذَنْ زيدٌ) ونحوه»[٤٤] .

المبحث السادس: حكم (إِذَنْ) إذا فُصل بينها وبين الفعل بفاصلٍ [٤٥]:

ذهب النحاة إلى أنّه لا يجوز الفصل بين (إِذَنْ) ومنصوبها؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، إلاّ أنّهم اغتفروا الفصل بالقسم، نحو: (إِذَنْ والله أجيئَك)، ومنه قول حسان بن ثابت:

إِذَنْ واللهِ نـــــرميَهُمْ بحـــــربٍ تُـشيبُ الطّفـلَ مـن قبْـلِ المَـشيبِ[٤٦]

أو الفصل بـ(لا) النافية، نحو: (إِذَنْ لا أكرمَك)، ومنه قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس﴿ فَإِذاً لايُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيرا﴾[٤٧]، بإعْمَالِهَا، فَحَذَفَ النُّونَ مِنْ قَوْلِه(لا يُؤْتُونَ).

وقال أَبُو البَقَاءِ: ولَمْ يَعْملْ هنا من أجْلِ حَرْفِ العَطْف وهُوَ الفَاء، ويجوزُ في غَيْرِ القُرْآنِ، أنْ يَعملَ مع الفَاءِ، وليس المبطل«لا»، لأنَّ «لا» يتخطَّاهَا العامِلُ.

فظاهِرُ هذه العبارَةِ: أنَّ المانِعَ حَرْفُ العَطْفِ، وليس كذلك، بل المانِعُ التلاوةُ، ولذلك

(٤٤) شرح الكافية ٢/ ٢٣٩.

(٤٥) ينظر شرح التسهيل ٤/ ٢٢، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٧، والمقرب ١/ ٢٦٢، ورصف المباني ١٥٣، والارتشاف ٤/ ١٦٥٣، والتذكرة ٥٥٩، والجنى الداني ٣٦٢، والمغني ١٦، والتصريح ٢/ ٢٣٥، والهمع ٢/ ٦، والملخّص ١٣٨.

(٤٦) في ديوانه ٣٧١، وهو من شواهد الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، وشرح شذور الذهب ٢٩١، وشرح قطر الندى ٦٢، وشواهد المغني للسيوطيّ ٢/ ٩٧٠، والتصريح ٢/ ٢٣٥، والأشموني ٣/ ٢٨٩.

(٤٧) سورة النساء آية ٥٣، وانظر مختصر شواذ القرآن ٢٩، تفسير اللباب لابن عادل ٥/ ٢٠١.

قال آخراً: ويجوزُ في غَيْرِ القُرْآنِ.

وما عدا ذلك اختلف النحاة فيه، فأجاز ابن بابشاذ [٤٨] الفصلَ بالدّعاء، والنِّداء ووافقه الرضيّ [٤٩]، نحو: (إِذَنْ يَغفِرُ اللهُ لكَ يُدخِلَك الجنّة)، ونحو: (إِذَنْ يا زيدُ أحسنَ إليك)، ووافقهما ابن أبي الربيع القرشيّ في النِّداء فقط [٥٠].

وأجاز بعض النحويين منهم ابن عصفور [٥١]، والمالقيّ [٥٢]، والأبّديّ [٥٣] الفصل بالظرف، أو المجرور، نحو: (إِذَنْ يومَ الجمعة أُكرمَك)، ونحو: (إِذَنْ في الدار آتيَك). وأجاز الكسائيّ والفراء وهشام، الفصل بين (إِذَنْ) والفعل بمعمول الفعل، نحو: (إِذَنْ زيداً أُكرمُ)، و(إِذَنْ فيك أرغبُ)، ففي الفعل حينئذٍ وجهان: الرفع واختاره الفراء وهشامٌ، والنصب واختاره الكسائيّ [٥٤]. وجمهور النحويين لا يرون في هذا ونحوه إلاّ الرفعَ لوجود الفصل، واغتفروا الفصل بالقسم، وبـ(لا) النافية كما سبق ذكره.

تنبيه: قال أبو حيان الأندلسي: «لو قدمت معمول الفعل على (إِذَنْ) نحو: (زيداً إِذَنْ

---

(٤٨) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، والجنى الداني ٣٦٢.

(٤٩) شرح الكافية ٢/ ٢٣٧.

(٥٠) الملخّص ١٣٨.

(٥١) المقرب ١/ ٢٦٢.

(٥٢) رصف المباني ١٥٣.

(٥٣) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، والمساعد ٣/ ٧٤.

(٥٤) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، والجنى الداني ٣٦٣، والمغني ١٦، والتصريح ٢/ ٢٣٥، والهمع ٢/ ٧.

أُكرمُ) جاز ذلك عند الكسائيّ والفراء، إلاّ أنّ الفراء يُبطل عملها، والكسائيَّ يجيز الإبطال والإعمال، ولا نصَّ عند البصريين أحفظه في ذلك، والذي تقتضيه قواعدهم المنع» (٥٥).

المبحث السابع: حكم (إِذَنْ) الواقعة بين حرف العطف والفعل المستقبل (٥٦):

اِعلمْ أنّ (إِذَنْ) إن وقعت بين حرف العطف والفعل المستقبل، كنتَ فيها بالخيار، إن شئت أعملتها، وإن شئت ألغيتها، وهو الأكثر والأجود، وفي المبحث صورتان:

الصورة الأولى: نحو قولك: (فإِذَنْ أُحسنُ إليك) جواباً لمن قال: (أزورُكَ)، جاز فيها الوجهان .

قال سيبويه: «واعلم أنّ (إِذَنْ) إذا كانت بين (الفاء والواو) وبين الفعل، فإنّك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها...، وإن شئت ألغيت (إِذَنْ) ...، فأمّا الاستعمال فقولك: (فإِذَنْ آتيَك، وإِذَنْ أُكرمَك) ...، وأمّا الإلغاء فقولك: (فإِذَنْ لا أجيئُك) (٥٧).

فالإلغاء بالرفع على اعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطِ حرفِ العطفِ الكلام بعضه ببعضٍ، فصارت (إِذَنْ) بذلك متوسطةً. والإعمال وهو نصب

(٥٥) الارتشاف ٤/ ١٦٥٤.

(٥٦) ينظر الكتاب ٣/ ١٣، والمقتضب ٢/ ١١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٣، والكشاف ٢/ ٣٧١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦٤، وابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح التسهيل ٤/ ٢١، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٧، ٢٣٩، وشرح الجزولية ٢/ ٤٨٠، وجواهر الأدب ٣٤٠، ورصف المباني ١٥٥، والارتشاف ٤/ ١٦٥١، والتصريح ٢/ ٢٣٥، ودراسات لأسلوب القرآن ١/ ٥٥، ٥٦.

(٥٧) الكتاب ٣/ ١٣.

الفعل باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة، والفعل فيها بعد (إِذَنْ) غير معتمد على ما قبلها، وعلى هذا الوجه خرّج النحاة القراءة الشّاذة في قوله ﷻ: ﴿فإذاً لاأُيؤتُوا النَّاسَ نَقِيراً﴾(٥٨)، وقولِهِ ﷻ: ﴿وَإذاً لا يَلْبثُوا خَلْفَكَ إلاّ قَليلاً﴾(٥٩). وإلى هذه الصورة أشار ابن مالك بقوله:

...، وَانْـــــــصِبْ وَارْفَعــــــــا إذا (إِذَنْ) مِـنْ بعْـدِ عَطْـفٍ وَقَعَـا (٦٠)

الصورة الثانية: وقوعها مع حرف العطف بعد جواب الشرط، نحو قولك: (إنْ تأتِني آتِك وإِذَنْ أُكرمُك) جاز فيها ثلاثة أوجهٍ، قال المبرد: «واعلم أنّها إذا وقعت بعد واوٍ أو فاءٍ، صَلُحَ الإعمال فيها والإلغاءُ، لِمَا أذكره لك، وذلك قولك: (إنْ تأتِني آتِك وإِذَنْ أُكرمك)، إنْ شئت رفعت، وإنْ شئت نصبت، وإنْ شئت جزمت؛ أمّا الجزم فعلى العطف على (آتك) وإلغاء (إِذَنْ)؛ والنّصب على إعمال (إِذَنْ)؛ والرفع على قولك: (وأنا أُكرمُك)، ثمّ أُدخلت (إِذَنْ) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً»(٦١).

(٥٨) سورة النساء آية ٥٣، وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس، ينظر مختصر شواذ القرآن ٢٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٣، والكشاف ١/ ٢٧٤، والبحر المحيط ٣/ ٢٧٣.

(٥٩) سورة الإسراء آية ٧٦ وهي قراءة أبيّ بن كعب، كما نُسبت لابن مسعود، ينظر: مختصر شواذ القرآن ٢٧، ٧٧، والكشاف ٢/ ٣٧١، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٦٢، والبحر المحيط ٦/ ٦٦.

(٦٠) ألفية ابن مالك ٦٠.

(٦١) المقتضب ٢/ ١١.

المبحث الثامن: حكم إلغاء عمل (إِذَنْ) مع استيفاء شروط العمل[٦٢]:

المشهور من لسان العرب إذا وجدت الشروط المذكورة سابقاً أن تنصب (إِذَنْ) الفعل بعدها، إلاّ أنّ بعض العرب يُلغي (إِذَنْ) مع استيفاء الشروط.

قال سيبويه: «وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: (إِذَنْ أفعلُ ذلك) في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدنّ ذا، ولم يكن ليرويَ إلاّ ما سمع، جعلوها بمنزلة (هَلْ) و(بَلْ) »[٦٣].

وبناءً على ما حكاه سيبويه، اختلف النحويون في إلغاء عملها مع استيفاء الشروط: فذهب البصريون إلى إثبات إلغاء عملها رجوعاً إلى نقل عيسى، ووافقهم ثعلب، وخالفهم سائر الكوفيين فلم يُجز أحدٌ الرفع بعدها[٦٤].

وذهب ابن يعيش وابن عصفور إلى أنّه يجب إعمالها لا غير إن دخلت في الفعل في ابتداء الجواب، وقال ابن عصفور: «وإن وقعت صدراً فالإعمال ليس إلاّ، وقد حُكي إلغاؤها، وذلك قليل جدّاً» [٦٥].

---

(٦٢) ينظر الكتاب ٣/ ١٦، وابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٢، وشرح التسهيل ٤/ ٢١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧١، والارتشاف ٤/ ١٦٥١، ورصف المباني ١٥٣، والتصريح ٢/ ٢٣٥، والهمع ٢/ ٧.

(٦٣) الكتاب ٣/ ١٦.

(٦٤) الارتشاف ٤/ ١٦٥١، والهمع ٢/ ٧.

(٦٥) ينظر ابن يعيش ٧/ ١٦، وكذا شرح الجمل ٢/ ١٧٢.

وذهب ابن مالك إلى أنّها تنصب الفعل غالباً، وذلك بناءً على ما رواه عيسى بن عمر[٦٦].

أَمّا ابن الناظم فذهب إلى أنّ إلغاء عملها هو القياس؛ لأنّها غير مختصة، فقال: «وإنّما أعملها الأكثرون حملاً على (ظنّ)؛ لأنّها مثلُها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرِها عنها، وتوسطِها بين جزأيها، كما حُملت (ما) على (ليس)؛ لأنها مثلُها في نفي الحال»[٦٧].

ـ وذهب بعض النحاة إلى أنّ ما رواه عيسى لغةٌ نادرةٌ[٦٨].

ـ وذهب المالقيّ إلى أنّ ذلك شاذٌّ لا يُعتبر[٦٩].

المبحث التاسع: حكم (إِذَنْ) إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللاّم[٧٠]:

ذهب النحويون إلى أنّه إذا أتى بعد (إِذَنْ) الماضي مصحوباً باللام، نحوقوله ﷻ: ﴿إِذاً لأَذَقْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٥] فالظاهر أنّ الفعل جوابُ قسمٍ مقدرٍ قبل (إِذَنْ)، فلذلك دخلت اللام على الماضي.

قال الفراء: «وإذا رأيت في جواب (إِذَنْ) اللام فقد أضمرت لها (لَئِنْ) أو يميناً، أو

(٦٦) شرح التسهيل ٤/ ١٩، ٢١.

(٦٧) شرح الألفية لابن الناظم ٦٧١، وينظر التصريح ٢/ ٢٣٥.

(٦٨) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٥١، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٩٠، والمساعد ٣/ ٧٢.

(٦٩) رصف المباني ١٥٣.

(٧٠) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٤، وشرح التسهيل ٤/ ١٩، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٦، والارتشاف ٤/ ١٦٥٥، والجنى الداني ٣٦٥، والبرهان ٤/ ١٨٧، ١٨٨، والإتقان ١/ ٤٠٥، ودراسات لأسلوب القرآن ١/ ٦٢.

(لو)، من ذلك قوله ﷻ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون:٩١]، والمعنى: لو كان معه فيهما إلهٌ لذهب كلُّ إلهٍ بما خلق، ومثله قال ﷻ: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذاً لاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٣]، ومعناه: لو فعلت لاتخذوك، وكذلك قوله: (كِدْتَ تَرْكَنُ) ثم قال: (إِذاً لَأَذَقْنَاكَ) معناه: لو ركنت لأذقناك إذاً» (٧١).

فنلحظ أنّ الفراء يرى أنّ (اللام) جواب قسم مقدر، أوجواب (لو) مقدرة.

أمّا رضيّ الدين الأستراباذيّ فلا يرى أنّ (اللام) واقعةٌ في جوابٍ لقسم مقدرٍ، إذ قال: «وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: (لو جئتني إِذَنْ لأكرمتك)، وفي المستقبل نحو: (إِذَنْ أُكرمَك) بنصب الفعل، وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى (لو) في إدخال (اللام) في جوابه، كقوله ﷻ: ﴿إِذاًلَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ﴾ أي: لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأذقناك، .... وليس (اللام) جوابَ القسم المقدر كما قال بعضهم، وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء (أَنْ) (٧٢).

وحكى الزركشيّ عن بعض المتأخرين أنّ (إِذَنْ) التي يقع بعدها الماضي مصحوباً باللام، مركبةٌ من (إذا) التي هي ظرف زمان ماضٍ، ومن جملة بعدها تحقيقاً أوتقديراً، لكنّها حُذفت تخفيفاً وأُبدل منها التنوين، وليست هذه الناصبة للمضارع؛ لأنّ تلك تختص

(٧١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٤.

(٧٢) شرح الكافية ٢/ ٢٣٦.

به ولذا عملت فيه، ولا يعمل إلاّ ما يختص، وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي، ثمّ استشهد بالآيات السابقة(٧٣).

المبحث العاشر: إعراب الفعل المنصوب بعد (إِذَنْ):

هذه المسألة تناولها رضيّ الدين بقوله: و«ثم اعلم أنّ الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأٌ، خبرُه محذوف وجوباً، فمعنى (إِذَنْ أكرمَك): إِذَنْ إكرامُك حاصلٌ، أو واجبٌ، وإنّما وجب حَذْفُ خبر المبتدأ؛لأنّ الفعل لّما التُزم فيه حَذْفُ (أَنْ) التي بسببها تهيأ أن يَصْلُح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أُبرز الخبر لكان كأنّه أخبر عن الفعل» (٧٤).

المبحث الحادي عشر: تشبيه (إِذَنْ) في عوامل الأفعال بـ (ظَنّ) في عوامل الأسماء(٧٥):

شبَّه النحاة (إِذَنْ) في عوامل الأفعال بـ(ظننت) في عوامل الأسماء في الابتداء والتوسط والتأخير؛ لأنّ كلًّا منهما يعمل ويُلغى، فإذا تقدما عملا، وإذا تأخرا أو توسطا لم تعمل (إِذَنْ) في حالة التأخر، أو إذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر لم يجز أن تعمل؛ لأنها حرف والحروف أضعف في العمل من الأفعال.

أَمّا أفعال الشك واليقين (ظنّ وأخواتها) إذا توسطت أوتأخرت فيجوز فيها الإعمال

(٧٣) ينظر البرهان ٤/ ١٨٧، والإتقان ١/ ٤٠٥.

(٧٤) شرح الكافية ٢/ ٢٣٨.

(٧٥) ينظر الكتاب ٣/ ١٢، ١٣، ١٤، والمقتضب ٢/ ١٠، والأصول ٢/ ١٤٨، ١٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٥، وابن يعيش ٧/ ١٧، وشرح الجزولية ٢/ ٤٧٦، ٤٧٧، ورصف المباني ١٥٤، ١٥٥، وجواهر الأدب ٣٣٩.

والإلغاء، ولم تقوَ (إِذَنْ) قوتها؛ لأن المشبّه بالشيء لا يقوى قوة المشبّه به، فحطت عنها بأنْ ألغيت ليس إلاّ.

قال سيبويه (٧٦): «اعلم أنّ (إِذَنْ) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأةً، عملت في الفعل عمل (أُرى) في الاسم إذا كانت مبتدأةً».

وقال أيضاً: «ولاتَفصلُ بين شيءٍ مما يَنصب الفعلَ وبين الفعل سوى (إِذَنْ) ؛ لأنّ (إِذَنْ) أشبهت (أُرى)، فهي في الأفعال بمنزلة (أُرى) في الأسماء، وهي تُلغى وتُقدّم وتُؤخَّر».

وقال أيضاً: «واعلم أنّ (إِذَنْ) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالك (أُرى) و(حسبت)، إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين، ... وإن شئت أَلغيتَ (إِذَنْ) كإلغائك (حسبت) ».

وقال أيضاً: «واعلم أنّ (إِذَنْ) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه، فإنّها مُلغاةٌ لا تَنصب البتة، كما لا تنصب (أُرى) إذا كانت بين الفعل والاسم».

وقال المبرد: «اعلم أنّ (إِذَنْ) في عوامل الأفعال كـ(ظننت) في عوامل الأسماء؛ لأنهّا تعمل وتُلغى كـ(ظننت)، ألا ترى أنّك تقول: (ظننت زيداً قائماً) و(زيدٌ ظننت قائمٌ)، إذا أردت: زيدٌ قائمٌ في ظنّي، وكذلك (إِذَنْ) إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها، وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيت، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل (ظننت)، إذا قلت: (زيداً ظننت قائماً) ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم

(٧٦) الكتاب ٣/ ١٢، ١٣، ١٤.

والتأخير، لأنّها لا تتصرّف»[٧٧].

المبحث الثاني عشر: الوقف على (إِذَنْ)[٧٨]:

اختلف النحويون في الوقف على (إِذَنْ): فذهب الجمهور ـ وهو الصحيح وعليه إجماع القُرّاء ـ أنّ (إِذَنْ) يُوقف عليها بالألف المبدلة من النون، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب. وذهب المازنيّ إلى أنّه يُوقف عليها بالنون؛ لأنّها حرف، كـ(أَنْ)، ولم يُجز الوقف عليها بالألف، لئلا تلتبس بـ(إذا). وذهب المبرد إلى جواز الوجهين في الوقف على (إِذَنْ). وإنْ كان لا يرى كتابتها إلا بالنون.

قال السيوطيّ: «الجمهور أنّ (إِذَنْ) يُوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القُرّاء، وجوّز قومٌ منهم المبرد والمازنيّ في غير القرآن الكريم الوقوف عليها بالنون كـ (لَنْ) و (أَنْ)[٧٩].

المبحث الثالث عشر: كتابتها[٨٠]:

قال ابن هشام: «وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها»[٨١].

---

(٧٧) المقتضب ٢/ ١٠.

(٧٨) ينظر شرح الأبيات المشكلة ٨٣، والتكملة ٥٦٣، ونتائج الفكر ١٣٤، وشرح الملوكي في التصريف ٢٣٧، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٨، والارتشاف ٢/ ٨٠١، والجنى الداني ٣٦٥، وجواهر الأدب ٣٣٩، والمغني ١٦، والإتقان ١/ ٤٠٦، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١.

(٧٩) الإتقان ١/ ٤٠٦.

(٨٠) ينظر شرح الكافية ٢/ ٢٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٠، والجنى الداني ٣٦٦، ورصف المباني ١٥٥، ١٥٦، والمغني ١٦، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٦٢، والكواكب الدريّة ٤٦٧، والنحو الوافي ٤/ ٣١٢.

لذلك اختلف النحويون في كتابتها على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنّها تُكتب بالألف، وكذلك رُسمت في المصحف، ونُسب هذا القول إلى المازنيّ، قال المراديّ: «وفيه نظرٌ؛ لأنّه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون كما نُقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف»(٨٢).

قال المالقيّ: «وعلّةُ من كتبها بالألف في الحالتين أي: من الوصل والوقف شَبَهُها بالأسماء المنقوصة، لكونها على ثلاثة أحرف بها، فصارت كالتنوين في مثل «دَماً ويداً» في حال النصب»(٨٣).

الثاني: ذهب المازنيّ والمبرد وأكثر النحويين إلى أنّها تكتب بالنون، وقد رُوي عن المبرد أنّه قال: «أشتهي أن أكويَ يدَ مَنْ يكتب (إِذَنْ) بالألف، إنّها مِثْلُ (لَنْ) و(أَنْ)، ولا يدخل التنوين في الحروف»(٨٤).

قال المالقيّ: «فعلّةُ من كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنّها حرف، ونونها أصليّة، فهي كـ(أنْ، وعَنْ، ولَنْ)»(٨٥).

الثالث: ذهب الفراء إلى التفصيل، وهو أنّها إِنْ كانت مُلغاةً كُتبت بالألف؛ لأنّها قد

(٨١) المغني ١٦.

(٨٢) الجنى الداني ٣٦٦.

(٨٣) رصف المباني ١٥٦.

(٨٤) ينظر الجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٦٢، والجنى الداني ٣٦٦.

(٨٥) رصف المباني ١٥٥.

ضَعُفت، وإن كانت عاملةً كُتبت بالنون؛ لأنّها قد قويت. وقد نَسب له رضيّ الدين وابن هشام الأنصاريّ عكس ماذُكر [٨٦].

قال المالقيّ: «وعلّةُ من فرّق بين كونها عاملةً فتُكتب بالنون تشبيهاً بـ(لَنْ) و(أَنْ)، وكونهاغيرَ عاملة فتُكتب بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ(دَماً) و(يداً) »[٨٧].

ورجَّح ابن عصفور كتابتها بالنون، فقال: والصحيح أنّها تكتب بالنون لأمرين:

أحدهما: أنَّ كلّ نون يوقف عليها بالألف تُكتب بالألف، وثانيهما: ما يوقف عليه من غير تغييرٍ يُكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تُكتب على صورتها بالنون.

وأيضاً: فإنّها ينبغي أَن تُكتبَ بالنون فرقاً بينها وبين (إذا) [٨٨].

أمّا المالقيّ فقد بيّن وجهة نظره في كتابتها بالنون تارة، وبالألف تارة، بقوله: «والذي عندي فيها: الاختيار أن ينظر: فإن وُصلت في الكلام كُتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، كما يُفعل بأمثالها من الحروف؛ لأنّ ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها، وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف؛ لأنّها إذْ ذاك مشبَّهةٌ بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين، وأنّها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً»[٨٩].

---

(٨٦) ينظر تفصيل الرأيين في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٠، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٨، ورصف المباني ١٥٥، والجنى الداني ٣٦٦، والمغني ١٦.

(٨٧) رصف المباني ١٥٦.

(٨٨) شرح الجمل ٢/ ١٧٠.

(٨٩) رصف ا لمباني ١٥٦.

خاتمة البحث:

وفي ختام هذا البحث يُمكنني أن أُقدّم خلاصة موجزة لأهمّ النتائج التي توصلت إليها، فأقول:

أولاً: الرّاجح ـ وهو مذهب الجمهور ـ أنّ (إِذَنْ) حرفٌ، لا اسم ظرف لحقها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة، وهو ما ذهب إليه بعض الكوفيين، ورجّحه رضيّ الدين الأستراباذيّ.

ثانياً: الرَّاجح ـ وهو مذهب الجمهور ـ أنّها بسيطة، لا حرف مركب من (إذْ وأَنْ)، وهو مذهب الخليل، وبعض الكوفيين، ورجّحه ابن مالك؛ ولا هي حرف مركب من (إذا وأنْ)، وهو مذهب الرُّنديّ، وقد ردّ المالقيّ على الزاعمين بتركيبها.

ثالثاً: الرّاجح ـ وهو مذهب سيبويه والجمهور ـ أنّها تنصب المضارع بنفسها، وذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ الفعل يُنصب بـ(أنْ) مضمرة بعد (إِذَنْ)، وتابعه الزجاج والفارسيّ، وانتصر له رضيّ الدين الأستراباذيّ، وأنكر ابن مالك نسبة هذا الرأي للخليل.

رابعاً: (إِذَنْ) تنصب المضارع بشروط ستة: إذا كانت مبتدأة، وجواباً، والفعل مستقبلاً، ولم يفصل بينها وبين الفعل بفاصل، والفعل بعدها لم يكن معتمداً على ما قبلها، وألاّ تقع بعد عاطفٍ.

خامساً: ذهب سيبويه إلى أنّ معناها: الجواب والجزاء، واختلف النحويون في فهم كلامه، ففهم الشلوبين أنّها لهما معاً حيثما وُجدت، وقد ردّ ابن عصفور على شيخه، وبيّن أنّ كلامه معتَرَضٌ بيِّنُ الاعتراض. أمّا الفارسيّ ففهم أنّها تَرِدُ لهما، وقد تتمحض للجواب

فقط، وهو الرّاجح.

سادساً: (إِذَنْ) إن وقعت بين شيئين متلازمين أُهملت، كوقوعها بين الشرط أو القسم وجوابهما، أو بين المبتدأ والخبر أو ما في حكمهما، والصورة الأخيرة اختلف الفريقان فيها بين الإعمال والإهمال.

سابعاً: لا يجوز الفصل بين (إِذَنْ) ومنصوبها، واغتُفِر الفصل بالقسم، أوبـ(لا) النافية، وما عدا ذلك اختلف النحاة في الفصل بالدعاء، أو النداء، أو الظرف، أو المجرور، أومعمول الفعل، فجمهور النحويين يوجبون رفع الفعل؛ لوجود الفصل.

ثامناً: (إِذَنْ) إن وقعت بين حرف العطف والفعل المستقبل، فأنت بالخيار، إن شئت أعملتها، وإن شئت ألغيتها، وهو الأكثر والأجود.

تاسعاً: حكى سيبويه أن ناساً من العرب يُلغون عمل (إِذَنْ) مع استيفاء الشروط، فأثبت لها معظم النحاة جواز الإلغاء، وخالفهم آخرون فأوجبوا إعمالها، وحكموا على اللغة بأنّها نادرةٌ، أو شاذّةٌ لا يُعتدُّ بها.

عاشراً: إذا أتى بعد (إِذَنْ) الفعل الماضي مصحوباً باللام، فالظاهر أن الفعل جوابُ قسمٍ مقدرٍ، أو جواب (لو) مقدرةٍ قبل (إِذَنْ)، وهو مذهب الفراء. أمّا الرضيّ فيرى أنّها جواب (لو) مقدرة فقط.

حادي عشر: ذهب الرّضيّ إلى أنّ الفعل المنصوب بعد (إِذَنْ) يُقدّر بالمصدر، ويُعرب مبتدأً، خبره محذوف وجوباً.

ثاني عشر: شبّه النحاة (إِذَنْ) في عوامل الأفعال بـ(ظَنَنْتُ) في عوامل الأسماء، في الابتداء، والتوسط، والتأخير ؛لأن كلًّا منهما يعمل ويُلغى، فإذا تقدما عملا، وإذا تأخرا أو

توسطا ففي المبحث تفصيل.

ثالث عشر: الرّاجح ـ وهو مذهب الجمهور وعليه إجماع القُرّاء ـ أنّ (إِذَنْ) يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وذهب المازنيّ والمبرد إلى أنّه يوقف عليها بالنون في غير القرآن.

رابع عشر: ذهب الجمهور إلى أنّها تكتب بالألف، وكذلك رُسمت في المصحف، وذهب المازنيّ والمبرد وأكثر النحويين، ورجّحه ابن عصفور، إلى أنّها تكتب بالنون .

المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**: للسيوطيّ، مراجعة مصطفى القصاص، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٢. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق رجب عثمان محمد، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣. **الأشباه والنظائر في النحو**: للسيوطيّ، مراجعة فايز ترحيني، ط١، ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤. **الإيضاح العضدي**: لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، ١٤٠٨هـ، دار العلوم.

٥. **الإيضاح في شرح المفصل**: لابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

٦. **البحر المحيط**: لأبي حيّان الأندلسيّ، ط٢، ١٣٩٨هـ، دار الفكر، بيروت.

٧. **البرهان في علوم القرآن**: للزركشيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت.

٨. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.

٩. **التصريح على التوضيح**: لخالد الأزهريّ، دار الفكر، دمشق.

١٠. **التكملة**: لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. كاظم المرجان، ١٤٠١هـ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

١١. **الجنى الداني في حروف المعاني**: للمراديّ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم، ط١، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**: تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

١٣. **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة.

١٤. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: للمالقيّ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.

١٥. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، مطبعة الحلبي، القاهرة.

١٦. **شرح التسهيل**: لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، ١٤١٠هـ، هجر للطباعة والنشر.

١٧. **شرح جمل الزجاجيّ**: لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح.

١٨. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

١٩. **شرح الكافية**: لرضيّ الدين الأستراباذيّ، ط٣، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠. **شرح الكافية الشافية**: لابن مالك الأندلسيّ، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث.

٢١. **شرح المفصل**: لابن يعيش النّحويّ، عالم الكتب، بيروت.

٢٢. **شرح الملوكي في التصريف**: لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، ١٣٩٣هـ، المكتبة العربية، حلب.

٢٣. **الكتاب لسيبويه**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، ١٤٠٣هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٤. **مختصر في شواذّ القرآن**: لابن خالويه، عني بنشره برجشتراسر، المطبعة الرحمانيّة بمصر، ١٩٣٤م.

٢٥. **معاني القرآن**: للفراء، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.

٢٦. **معاني القرآن وإعرابه**: للزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت.

٢٧. **مغني اللبيب**: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، ١٣٩٩هـ،

دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور.

٢٨. **المفصل**: لأبي القاسم الزمخشريّ، ط٢، دار الجيل، بيروت.

٢٩. **المقتضب**: لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، ١٣٩٩هـ، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

٣٠. **المقرب**: لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ، مطبعة العاني، بغداد.

٣١. **نتائج الفكر في النحو**: لأبي القاسم السُهيليّ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

٣٢. **النحو الوافي**: تأليف عباس حسن، ط٨، دار المعارف، القاهرة.

٣٣. **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: للسيوطيّ، عُني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، ط١، ١٣٢٧هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .